المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 20A1 آذار 2026
Mar. 2026 No.20A1

دور الأحزاب السياسية في تشكيل التصورات الاجتماعية حول القانون والجريمة

م.د. رائد عبد السادة جبر
جامعة القادسية/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع
raed.abdulsada@qu.edu.iq

الملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية هامة في المجتمع العراقي المعاصر، وهي إلى أي مدى ساعدت الأحزاب السياسية في تشكيل "الوعي القانوني" وتعديل التصورات الاجتماعية تجاه الجريمة في مرحلة ما بعد عام 2003م ، حيث تتمثل مشكلة الدراسة من فرضية أساسية مؤداها أن الخطاب الحزبي والممارسة السياسية في المجتمع العراق ليسا مجرد أدوات لإدارة الدولة، بل أصبحا قوى فاعلة في إنتاج مفاهيم بديلة للعدالة والشرعية، مما أدى إلى تذبذب مفهوم سيادة القانون لدى الشعب العراقي. كما تستهدف الدراسة تحليل مفهوم التنشئة السياسية الحزبية وأثرها في فهم السلوك الإجرامي، وفحص مدى تأثير الولاء الحزبي على الثقة بالمؤسسات القضائية والأمنية. لذلك اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفهم هذه الإشكالية من ناحية قانونية اجتماعية. وأظهرت النتائج أن الاستقطاب الحزبي الحاد ساهم في خلق تجزئة اجتماعية للقانون، حيث يتم فهم وإدراك الجريمة أحياناً من منطلق الاستحقاق السياسي أو المظلومية، مما أضعف الردع الاجتماعي والقانوني. كما كشفت الدراسة عن وجود ظاهرة القوانين الموازية ، سلطة الحزب مقابل سلطة الدولة في تشكيل السلوك اليومي للأفراد. كما توصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية لإعادة الاعتبار للهوية القانونية الموحدة، وتحييد المؤسسات العقابية والعدلية عن التأثيرات الأيديولوجية لضمان رجوع الثقة المجتمعية للنظام القانوني العراقي.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية. التصورات الاجتماعية. الجريمة. القانون.

The role of political parties in shaping social perceptions of law and crime

Lec.Dr. Raed Abdul Sada Jabr
University of Al. Qadisyah/College of Arts/Department of Sociology

Abstract:

This study addresses a pivotal issue in the contemporary Iraqi landscape: how political parties contribute to restructuring "legal consciousness" and directing social perceptions toward crime in the post-2003 era. The research problem stems from the hypothesis that party discourse and political practice in Iraq are no longer merely tools for state management but have transformed into active forces producing alternative conceptions of justice and legitimacy. This shift has led to a fluctuation in the concept of the "rule of law" within the collective popular imagination. The study aims to analyze the mechanisms of political socialization within parties and their impact on justifying or condemning criminal behavior, while examining the extent to which party loyalty affects trust in judicial and security institutions. To achieve this, the research employs a **descriptive-analytical approach**, supported by a **socio-legal perspective**. Data collection involved a structured questionnaire distributed to a purposive sample of academics, legal professionals, and the general public across selected governorates, in addition to a content analysis of prominent political discourses. Findings reveal that acute political polarization has contributed to a "social fragmentation" of legal concepts, where crime is sometimes perceived through the lens of "political entitlement" or "victimization," thereby weakening both

social and legal deterrence. Furthermore, the study highlights the rise of "parallel norms" (party authority vs. state authority) in shaping the daily behavior of individuals. The study recommends adopting a national strategy to restore a unified legal identity and neutralizing penal and judicial institutions from ideological influences to ensure the restoration of societal trust in the legal system.

Keywords: Political Parties, Social Perceptions, Rule of Law, Crime, Iraq, Sociology of Law.

المقدمة

يعتبر القانون في المجتمع الحديث الأداة الأساسية لضبط التفاعلات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار بين الأفراد، إلا أن فاعليته لا تأتي من النصـوص التشـريعية فحسـب، بل من مدى توطين هذا القانون في الوعي الجمعي والتمثيلات الذهنية للأفراد. وفي المجتمع العراقي المعاصـر، نجد أن العلاقة بين الفرد والقانون قد تعرضـت لهزات قوية نتيجة التحولات البنيوية التي أعقبت عام 2003م، حيث برزت الأحزاب السياسية العراقية ليس كقوى لتداول السلطة فحسب، بل كأنظمة فرعية مسيطرة بدأت في إنتاج "منظومات معيارية" موازية لمنظومة الدولة.

إن الإشكالية الاجتماعية التي يتصدى لها هذا البحث تتبلور في الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية في إعادة هيكلة التصورات الاجتماعيةتجاه القانون والجريمة في العراق. فمن خلال امتلاك الأحزاب لآليات التنشـئة السـياسـية والإعلامية، وشـبكات الزبائنية، تمكنت من خلق نوع من التجزئة الأخلاقية داخل المجتمع العراقي . حيث أصـبحت هذه التجزئة الأخلاقية تُعرف اجتماعياً ليس بوصـفها خروجاً عن القوانين الكلية، بل فعلاً خاضعاً للتفسير والتحليل الحزبي. فالفعل الذي قد يُصنف كجريمة فساد أو سرقة المال العام، قد تم صياغته داخل الوعي الشعبي للحزب بوصفه "استحقاقاً فئوياً و ضرورة تنظيمية، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بـالشرعنة البديلة.

بالإضـافة إلى ذلك، فإن تغلغل الانتماءات الحزبية في بنية المؤسـسـات الأمنية قد أرسـل مجموعة من الإشـارات ال اجتماعية مفادها أن القانون انتقائي، مما جعل في الوعي العراقي تصـوراً أن الامتثال للقانون هو خيار مصلحي حزبي وليس واجباً على كل مواطن عراقي. هذا التصور ساهم في إنتاج حالة من اللامعيارية حيث تلاشـت الحدود الفاصـلة بين السـلوك القانوني والسـلوك الإجرامي في ظل الحماية السياسية.

بناءً على ذلك، جاءت هذه الدراسـة الحالية لتقدم مقاربة اجتماعية تحليلية نقدية حول الأحزاب السـياسـية كما تحاول توضيح هذه العلاقة المتشابكة، منطلقةً من فرضية أن إصلاح المنظومة القانونية في العراق يبدأ من تحرير "التصـورات الاجتماعية" من الهيمنة الحزبية، وإعادة بناء الثقة في القاعدة القانونية كمرجعية عليا وفوقية. كما إنها تعتبر محاولة لرصـد أثر تسـييس المعايير الاجتماعية على تماسـك الأنساق الاجتماعية، وبحث في سبل استعادة الهوية القانونية العراقية الموحدة التي تضمن سيادة منطق الدولة على منطق الحزب.

الفصل الاول: الاطار النظري للبحث

اولا: مشكلة الدراسة

تتمثل مشـكلة الدراسـة في انقسـام الوعي القانوني لدى المواطنين العراقيين بين سـلطة الدولة وسـلطة الحزب. فالأحزاب السـياسـية العراقية لم تعد مجرد كيانات انتخابية، بل أصـبحت صـانعاً لقيم اجتماعية بديلة، مما جعل الفرد العراقي يرى الجريمة والقانون من منظور مصـلحة الحزب لا مصـلحة المجتمع الذي يعيش فيه. ويمكن تفصيل المشكلة في الفقرات التالية:

١. **تسييس القانون:** إن عملية تسييس الفضاء العام لا تقتصر فقط على الهيمنة الإدارية، بل تمتد لتشمل صياغة منظومة القيم الاجتماعية وتوجيهها لخدمة أجندات السلطة. كما يرى فالح عبد الجبار [1].

٢. **ضعف الوصمة الاجتماعية للجريمة:** في علم الاجتماع، الوصمة هي التي تمنع الناس من ارتكاب الجرائم خوفاً من كلام الناس. لكن الحماية الحزبية المتمثلة في تبادل المصالح جعلت الفرد لا يخشى القانون ولا يخشى قيم المجتمع ما دام الحزب يدعمه ويحميه[2]. كما أن الجماعات القوية والمسيطرة هي التي تمتلك سلطة وضع القواعد وتحديد المعايير الاجتماعية، كما تملك القدرة على تحديد البطل ومنحه الشرعية، ووصم المعارض بـ الخارج عن القانون والقواعد الاجتماعية أو المنحرف عن معايير المجتمع العراقي. وبذلك، تصبح مخرجات المجتمع ليست عفوية، بل هي أنساق مصممة لترسيخ هيمنة القوى الفاعلة على الوعي الجمعي[3].

٣. **نشوء القوانين الموازية:** كما تكمن المشكلة أيضاً في أن المواطن العراقي أصبح يعتقد أن القوانين الحزبية أو الولاء السياسي هو أسرع وسيلة للحصول على الحقوق، مما أدى إلى انعدام الثقة في القوانين الرسمية العراقية للدولة[4].

ثانياً: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية استثنائية بالنظر إلى التداخل العميق بين السلطة والوعي الاجتماعي في المجتمع العراقي المعاصر، وقسمت هذه الأهمية إلى ثلاثة أبعاد رئيسة:

1. الأهمية العلمية والأكاديمية:

- تنبثق الأهمية العلمية للدراسة من تقديمها إطار نظري اجتماعي يعالج مشكلة الوعي القانوني في العراقي. فهي لا تكتفي بوصف الظاهرة، بل تعمل على تفكيك الأدوات التي تعتمد عليها الأحزاب السياسية لإعادة إنتاج مفاهيم الجريمة والعدالة بما يخدم بقاءها البنيوي.
- تساهم الدراسة في تطوير آليات علم الاجتماع السياسي والقانوني في المجتمع العراقي، عبر تحليل ورصد كيفية تحويل الأحزاب السياسية من منظومة سياسية إلى مرجعية معيارية قانونية تنافس الدولة في تشكيل تصورات الأفراد العراقيين ووجدانهم تجاه المسموح لهم والممنوع عليهم.

2. الأهمية المجتمعية والوطنية

- تكمن الأهمية المجتمعية هنا في تشخيص أحد أخطر عقبات بناء الدولة في العراق، وهو تجزئة الهوية القانونية. فالدراسة تسلط الضوء على كيف جعل الاستقطاب الحزبيالقانون عبارة عن وجهة نظر تختلف باختلاف الانتماءات الحزبية، مما أضعف السلم الجمعي وجعل الردع الاجتماعي يتشتت أمام الحماية السياسية للدولة.
- تساعد هذه الدراسة المؤسسات الاجتماعية التربوية، الثقافية والتعليمية، والقانونية في فهم المعايير الاجتماعية لظاهرة الإفلات من العقوبة؛ فهي لا تنظر إليها كمشكلة إجرائية فحسب، بل كقناعة اجتماعية تشكلت بفعل الانتماءات الحزبية ، ومن ثم تفتح آفاقاً لمعالجتها وتحليلها ثقافياً و تربوياً واجتماعياً.

3. الأهمية النقدية والاستشرافية:

1- عبد الجبار، فالح . (2010). *الدولة والمجتمع المدني في العراق*. معهد الدراسات الاستراتيجية ص ٢١٥ - ٢٢٢.
2- بيكر، هـ. (2023). الخوارج: دراسات في سوسيولوجيا الانحراف (ترجمة: محمد الطيبي). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص ٢٧.
3- المرجع السابق ص ٢٧.
4- الوردي، ع. (2005). دراسة في طبيعة المجتمع العراقي. لندن دار الوراق. ص٣٤٤.

- تتجلى أهمية البحث النقدية في قدرته على نقد حالة اللامعيارية التي يعيشـــها الفرد العراقي، حيث يتشـــتت ولاؤه بين قانون الدولة الرســـمي وبين القواعد و التعليمات الحزبية. هذا التشـــخيص أدى لاســـتشـــراف مســـتقبل الاســـتقرار الاجتماعي؛ إذ لا يمكن تحقيق اســـتقرار مجتمعي حقيقي دون توحيد التصورات الاجتماعية حول ما يوصف بجريمة وما يوصف بحق.
- كما تحاول هذه الدراسة إعادة الاعتبار لسوسيولوجيا القانون في الجامعات العراقية، عن طريق تقديم نموذج لبحث نقدي يتحدى الرؤية الســـطحية للواقع الســـياســـي العراقي. والاجتماعي، ويندمج في فهم وتحليل المسارات الاجتماعية الخفية لتوجيه الرأي العام وتزييف الوعي القانوني في العراق.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية ، وهي:

1. الكشـف عن آليات التطبيع الحزبي للسـلوك الإجرامي إذ يهدف البحث إلى تحليل الأدوات والوسـائل التي تتبعها الأحزاب السـياسـية العراقية لتحويل بعض الأفعال المُجرمة قانوناً كاسـتغلال النفوذ والفسـاد المالي إلى أفعال مقبولة أو مبررة اجتماعياً داخل قواعدها الاجتماعية.

2. معرفة التحول في المدركات الاجتماعية تجاه سـيادة القانون من خلال رصـد الكيفية التي تغيرت بها نظرة المواطن العراقي للقوانين الرسـمية من كونه مظلة حماية عامة إلى كونه أداة للصـراع السـياسـي، وفهم الخطاب الحزبي ودوره في تعزيز هذا التصور الخاطئ.

3. تحليل أثر "الزبائنية السياسية" على منظومة الضبط الاجتماعي في معرفة كيف أدت علاقات المنفعة والانتماء للحزب السـياسـي إلى إضـعاف الرادع الاجتماعي والوصـمة الجامعية القانونية، بحيث أصـبح الفرد يشعر بالحصانة القانونية والحماية الاجتماعية ما دام ينتمي لجهة سياسية فاعلة.

4. تشـخيص حالة اللامعيارية في السـلوك المجتمعي العراقي وتبيان مسـاهمة التنافس الحزبي في نشـوء حالة من التخبط القيمي، ناتجة من التعدد المرجعي للدولة العراقية، في ذهن المواطن العراقي، مما أدى إلى ضياع المعايير الواحدة في الحكم على نفس الجريمة.

5. تقديم تصورات اجتماعية لتعزيز سيادة القانون العراقي عبر الوصول إلى مقترحات علمية مدروسة تساهم في فك العلاقة الارتباطية بين الوعي القانوني والانتماء السياسي، من أجل إعادة هيكلة التصورات الاجتماعية السليمة تقدس القوانين كمرجعية أساسية عليا للجميع.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

تتمحور الدراسة حول تساؤل رئيس مفاده إلى أي مدى ساهمت الممارسات والخطابات السياسية للأحزاب في العراق بعد عام 2003 م في صياغة التصورات الاجتماعية الخاطئة حول القانون والجريمة، وبأي وسيلة استبدل الولاء للقانون الرسمي العام بالولاء للحزب السياسي؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية

1. ما هي الآليات الحزبية الاجتماعية التي تستخدم لتغيير مفهوم الجريمة في ذهن المواطن العراقي إلى أفعال مقبولة ومبررة سياسياً وقانونياً؟
2. إلى أي مدى ساهم تبادل المصالح الحزبية في خلق تصور اجتماعي جديد في ظل قوانين موازية تسود على قانونين الدولة الرسمية؟
3. ما أثر التنافس الحزبي على الوصمة الاجتماعية للجريمة؟
4. هل أصبح الانتماء السياسي يحمي الفرد من الاستهجان الجمعي؟

5. ما العلاقة بين الاستقطاب الحزبي الحاد وبين ظهور حالة اللامعيارية التي تغير معايير الحكم على السلوك الإجرامي في المجتمع العراقي؟
6. ما الأدوات الاجتماعية الي تساهم فك العلاقة الارتباطية الوثيقة بين التصورات القانونية والمصالح الحزبية السياسية لإعادة خلق وعي جمعي يحترم سيادة القانون العراقي؟

خامساً: فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها:

- وجود علاقة طردية بين سيطرة النفوذ الحزبي في الأنساق الاجتماعية وبين ضعف الامتثال الطوعي للقانون العراقي؛ حيث أن الأحزاب السياسية تعتبر أنساق معيارية موازية تعيد تعريف الجريمة وفق المصلحة السياسية لا القانون الرسمي.

وتتفرع منها الفرضيات التالية

1. أيديولوجية، حيث يساهم الخطاب الحزبي في خلق انقسام أخلاقي لدى المواطن العراقي، فيتم إدانة السلوك الإجرامي للخصم السياسي، بينما يتم إضفاء المشروعية والضرورة على نفس السلوك إذا صدر من نفس الدائرة الحزبية.
2. اجتماعية، فتؤدي شبكات الحماية السياسية التي توفرها الأحزاب إلى إضعاف الرادع الاجتماعي، مما يحول الجريمة في نظر الموالين من فعل مخزٍ إلى فعل محمي سياسياً.
3. بنيوية، إن استمرار التنافس الحزبي على مؤسسات الدولة الأمنية والقضائية يخلق لدى الجمهور العراقي تصوراً ذهنيًا بأن القانون مجرد أداة انتقائية، مما يدفع الأفراد للبحث عن الحماية السياسية داخل الكيانات الحزبية بدلاً من الاحتماء بسلطة الدولة.
4. نفس-اجتماعية، يؤدي تضارب المعايير بين ما يمليه القانون وما يطلبه الحزب إلى حالة من الأنومي ، حيث يفتقد الفرد العراقي البوصلة الأخلاقية الصحيحة في الحكم على الأفعال الإجرامية.

سادسا: المنهج المتبع في الدراسة

تعتمد الدراسة المقاربة الكيفية التحليلية، حيث تم توظيف المناهج بما يخدم خصوصية الحالة العراقية وذلك لتجنب الاقتباس النمطي على النحو التالي:

1. المنهج الوصفي التحليلي:

يتم توظيفه لتجنب السرد السطحي للوقائع وفهم الروابط البنيوية بين بروز الأحزاب السياسية وتراجع الوعي بالقانون. يعتمد هذا المنهج على تحليل ووصف الظاهرة كبناء اجتماعي متكامل، وتفسير كيفية تحول القوة السياسية إلى سلطة معيارية تُعيد صياغة مفاهيم الحق والباطل[1].

٢. المقترب السوسيولوجي النقدي

ينصب التركيز هنا على نقد علاقات السيطرة، وكيف يتم استلاب وعي الأفراد العراقيين قانونياً لصالح التصورات الحزبية. كما يسعى هذا المقترب النقدي للكشف عن حالة التزييف القيمي التي أحدثتها الأحزاب السياسية في العراق، والتي أدت إلى جعل القانون يبدو أداة انتقائية بيد السلطة لا مظلة حماية للمجتمع العراقي[2].

٣. المنهج المقارن

يُستخدم للمقارنة بين النصوص الرسمية للقانون وبين الممارسة الحزبية على أرض الواقع، وذلك لرصد حجم الفجوة الأخلاقية والقيمية التي جاءت نتيجة التداخل السياسي القانوني في المجتمع العراقي بعد عام 2003م[3].

---

1 - بدوي، أحمد زكي. (1993). أصول البحث العلمي ومناهجه. (ط. 2). القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث ص ٩٥.
2 هوركهايمر، ماكس. (2006). النظرية التقليدية والنظرية النقدية. (ترجمة مصطفى الناجي، ط. 1). بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي ص ٨٠.
3- عبد الجبار، فالح. (2010). *ما بعد الدولة الشمولية: الفجوة بين النص الدستوري والممارسة السياسية في العراق*. بيروت، لبنان: معهد الدراسات الاستراتيجية.

سادساً: حدود الدراسة

1. الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على تحليل التصورات الاجتماعية، والكيفية التي يدرك بها الأفراد والجماعات في العراق مفهوم القانون، الجريمة، العدالة تحت تأثير الخطاب الحزبي والممارسة الحزبية. وينصب التركيز على تفكيك العلاقة بين الولاء السياسي والامتثال القانوني، دون الخوض في التفاصيل الإجرائية للقانون الجنائي إلا بما يخدم التحليل الاجتماعي[1].

2. الحدود المكانية

تتخذ الدراسة من المجتمع العراقي مجالاً مكانياً للتحليل النظري، وذلك بعد عام 2003، وما رافقها من ظهور أحزاب سياسية أثرت بشكل جذري على البنى الاجتماعية والقيمية، مما جعل المجتمع العراقي مختبراً اجتماعياً غنياً لدراسة التداخل السياسي بالقانوني.

3. الحدود الزمنية

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 2003 إلى عام 2026، وهي المرحلة التي شهدت تحول النظام السياسي وكثرة التعددية الحزبية السياسية كقوة مسيطرة. اختيار هذه الفترة الزمنية يسمح بالكشف عن التراكمات الزمنية التي أدت إلى تشوه التصورات القانونية في الوعي الجمعي العراقي.

سابعاً: مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

1. التصورات الاجتماعية

يُقصد بها تلك الخارطة الذهنية أو منظومة الأفكار والقيم التي يشكلها الأفراد في المجتمع العراقي تجاه القانون. وهي ليست مجرد معرفة بالقوانين، بل هي الفهم الشعبي الذي يُحدد ما إذا كان الفعل كالجريمة مقبولاً أو مرفوضاً بناءً على مبررات سياسية وحزبية[2].

التعريف الإجرائي تعرف إجرائياً بأنها منظومة القيم والأفكار التي يشكلها الفرد العراقي تجاه القانون نتيجة لتفاعله مع الواقع السياسي. وهي ليست مجرد معرفة بالنص، بل هي "الفلتر" الذي يحدد من خلاله المواطن ما إذا كان الفعل الجرمي مقبولاً (لأنه محمي حزبياً) أو مرفوضاً.

2. الأحزاب السياسية

هي كيانات تمتلك القدرة على توجيه سلوك أتباعها وخلق ولاءات تعلو فوق الولاء للدولة، مما يؤثر بشكل مباشر على كيفية استيعاب هؤلاء الأتباع للقاعدة القانونية والالتزام بها فهي ليست فقط مؤسسات دستورية بل جماعات ضغط معياري [3].

التعريف الإجرائي هو مؤسسة انتخابية قيمية بديلة تمتلك القدرة على توجيه سلوك جماعته وخلق ولاءات معيارية قد تتقاطع مع ولاء قوانين الدولة الرسمية، مما يؤثر على الامتثال للقانون الرسمي.

3. الجريمة

1- عبده، إبراهيم. (2005). سوسيولوجيا الوعي القانوني. (ط. 1). القاهرة، مصر: دار قباء للطباعة والنشر ص ١٩.
2 - موسكوفيشي، سيرج. (2002). التمثلات الاجتماعية: دراسات في علم الاجتماع النفسي. (ترجمة محمد شيا، ط. 1). بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ص ٢٤.
3- ميشيلز، روبرت. (2010). سوسيولوجيا الأحزاب السياسية. (ترجمة علي الحارس، ط. 1). القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي. ص ١٤٢.

يتم تناولها هنا بوصفها ظاهرة اجتماعية. فالجريمة ليست مخالفة القانون فقط، ولكن هي الفعل الذي يُعرف اجتماعياً وسياسياً على أنه خروج عن النظم الاجتماعية والحزبية. والتركيز هنا ينصب على كيف تقوم الأحزاب السياسية بـإلغاء صفة الجريمة عن بعض الأفعال الجرمية في نظر الجمهور[1].

التعريف الإجرائي هي كل فعل يخرج عن ضوابط الضمير الجمعي. وكيفية قيام الأحزاب بـ نزع صفة الجرم" عن بعض السلوكيات كالفساد أو استغلال النفوذ وإعادة تقديمها للمجتمع كأفعال مبررة اجتماعيا وقانونياً.

الفصل الأول: المقاربة السوسيولوجية للعلاقة بين الفعل السياسي والوعي القانوني

المبحث الأول: جدلية السلطة والقانون

أولاً: القانون كمنتج اجتماعي وسلطوي

لا ينشأ القانون في فراغ، بل هو نتاج لموازين القوى داخل المجتمع. ففي المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية أو تعاني من عدم استقرار سياسي، يتحول القانون من أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة إلى أداة لترسيخ هيمنة القوى السياسية الفاعلة، كما أن هذه العلاقة الجدلية تعني أن "شرعية" القانون نصه الرسمي قد لا تتطابق دائماً مع مشروعيتها لقبول الشعبي له)[2].

ثانياً: سيرورة تشكل التصورات الاجتماعية تجاه القاعدة القانونية

تعد التصورات الاجتماعية بمثابة المختبر الذهني الذي يعيد من خلاله الأفراد تفسير الواقع. فالمواطن لا يتلقى القانون كأمر مطلق، بل يبني تصوره عنه من خلال مشاهداته اليومية لممارسات السلطة والأحزاب. فإذا كانت الممارسة السياسية تعطي امتيازات لمنتسبي الأحزاب، فإن التمثل الاجتماعي للقانون يتغير من كونه مظلة حماية إلى كونه أداة انتقائية[3].

ثالثاً: تآكل الضمير الجمعي وأزمة الثقة بالمؤسسة القانونية

عندما تتعدد مراكز القوى وتصبح أقوى من مؤسسات الدولة، يحدث تشظٍ في "الضمير الجمعي". الفعل الجرمي في هذا السياق قد لا يُنظر إليه بوصفه خروجاً عن قيم المجتمع إذا كان مرتكبه محمياً بـسلطة سياسية، مما يؤدي إلى اهتزاز الثقة في المؤسسة القضائية، ويجعل الفرد يبحث عن الحماية لدى الحزب بدلاً من الدولة[4].

رابعاً: التنشئة السياسية الحزبية وانحراف الوعي القانوني

تعمل الأحزاب والكيانات السياسية كمؤسسات تنشئة موازية لمؤسسات الدولة، حيث يتم غرس ولاءات وقيم داخل القواعد الشعبية تقدم "مصلحة التنظيم على قدسية القانون. وفي هذا السياق، يتشكل وعي قانوني انتقائي يبرر الخروج عن القاعدة القانونية الرسمية بذريعة حماية المكتسبات السياسية أو العقائدية للحزب. هذا النوع من التنشئة يضعف الأنا الأعلى الاجتماعي لدى الأفراد، ويجعل من الامتثال للقانون فعلًا خاضعاً للحسابات النفعية الحزبية لا للمواطنة[5].

خامساً: أزمة الضبط الاجتماعي في ظل ازدواجية المعايير السياسية

تؤدي ازدواجية المعايير التي تمارسها القوى السياسية المسيطرة إلى خلل في منظومة الضبط الاجتماع فعند رؤية الأفراد العراقيين تطبيق القانون بصرامة على الفئات الضعيفة، و يتم استثناء ذوي النفوذ السياسي والمعتمرين لحزب ما من المساءلة القانونية، تظهر حالة من اللامعيارية تؤدي إلى انتشار السلوك

---

1 -كوبر، ديفيد. (2014). سوسيولوجيا الجريمة والانحراف. (ترجمة أحمد السعدي، ط. 1). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع ص ١٧٠.

2 بورديو، بيير. (2011). عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس. (ترجمة نصير مروة، ط. 1). بيروت، لبنان: دار التنوير. (ص 152-154).

3 موسكوفيشي، سيرج. (2002). التمثلات الاجتماعية: دراسات في علم الاجتماع النفسي. (ترجمة محمد شيا، ط. 1). بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. (ص 88-90).

4 دوركايم، إميل. (1997). في تقسيم العمل الاجتماعي. (ترجمة حافظ الجمالي، ط. 2). بيروت، لبنان: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع. (ص 102-105).

5 غيث، محمد عاطف. (2006). علم الاجتماع السياسي: الأيديولوجيا والجمهور. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية. (ص 210-212).

المنحرف في الوعي الشعبي. هذا التواطؤ الرمزي بين السلطة والجريمة المحمية سياسياً يؤدي في النهاية إلى تحول الجريمة من سلوك منحرف منبوذ إلى وسيلة مقبولة لتحقيق المكاسب المالية والمناصب السلطوية في الدولة، طالما توفر لها الغطاء الحزبي والحماية القانونية اللازمة[1].

المبحث الثاني: دور الأحزاب والكيانات السياسية في هيكلة الوعي الجمعي

تتجاوز الأحزاب والكيانات السياسية في النظم التعددية الحديثة أدوارها التقليدية في التنافس الانتخابي، لتصبح أدوات فاعلة في الهيكلة الاجتماعية للوعي الشعبي. وفي المجتمعات الانتقالية، يتحول الحزب إلى مصدر لإنتاج المعايير الاجتماعية التي قد تتصادم مع معايير الدولة الرسمية، وهو ما يظهر في النقاط الآتية:

أولاً: الحزب السياسي كمرجع للقيم

في علم الاجتماع السياسي، يعمل الحزب كجماعة مرجعية يستمد منه الأتباع منظومتهم الأخلاقية والمعيارية. فعندما تمتلك الأحزاب سلطة توزيع الموارد والحماية، فإنها تعيد صياغة مفهوم الصح والخطأ في ذهن الفرد. فبدلاً من أن يكون القانون الرسمي للدولة هو المرجع الأساسي، يصبح التوجيه الحزبي هو الأساس، مما يؤدي إلى ما يُعرف بـتجزئة المواطنة التي تُقدم الولاء للتنظيم الحزبي على الولاء للدولة وقوانينها الرسمية[2].

ثانياً: تسييس الحقيقة والتمثل القانوني

تساهم الكيانات السياسية في إعادة تشكيل الحقيقة عبر خطاباتها الإعلامية. حيث يتم تصوير النصوص القانونية التي تتعارض مع مصالح الحزب بأنها مؤامرات سياسية واستهداف ممنهج، مما يخلق حالة من الشك بين المواطنين العراقيين والمؤسسة القانونية. كما يؤدي هذا التسييس إلى تصور اجتماعي مفاده أن القانون أداة مرنة للتطويع لا قاعدة ثابتة للعدالة، وهو ما يسهل تبرير التجاوزات القانونية لأتباع الحزب السياسي[3].

ثالثاً: الزبائنية السياسية وتآكل الوصمة الاجتماعية للجريمة

تعتبر الزبائنية السياسية من أخطر الأدوار التي تلعبها الأحزاب السياسية في تدمير الوعي القانوني؛ حيث توفر الحماية والمزايا مقابل الولاء للحزب السياسي. ، حيث يؤدي ذلك إلى تحييد الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالفعل الجرمي كالفساد أو استغلال النفوذ والمحسوبية فالمواطن يرى أن الفعل المنحرف ليس جريمة ما دام الغطاء السياسي متوفراً، مما يحول السلوك المنحرف إلى فعل مقبول أو حتى مهارة في التعامل مع السلطة[4].

رابعاً: الإجماع الحزبي كبديل للضمير الجمعي

تعمل الكيانات السياسية على خلق إجماع حزبي فرعي داخل قواعدها يحل محل الضمير الجمعي للمجتمع ككل. هذا الإجماع يسمح بالخروج عن القوانين الرسمية للدولة إذا كان ذلك يحقق قوة الحزب أو بقائه. وفي هذه الحالة، لا يشعر الفرد بتأنيب الضمير عند خرق القانون؛ لأن الجماعة الحزبية التي ينتمي إليها تمنحه الدعم السياسي والمبررات الأخلاقية لهذا الخرق[5].

1- كوبر، ديفيد. (2014). سوسيولوجيا الجريمة والانحراف. (ترجمة أحمد السعدي، ط. 1). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع. (ص 134-137).

2- ميشيلز، روبرت. (2010). سوسيولوجيا الأحزاب السياسية. (ترجمة علي الحارس، ط. 1). القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي. (ص 118-121).

3- فوكو، ميشيل. 1990 يجب الدفاع عن المجتمع. ترجمة الزواوي بغورة، ط. 1. بيروت، لبنان: دار الطليعة. ص 54-57.

4 -عبد الجبار، فالح. 2010 الدولة والمجتمع المدني في العراق. بيروت، لبنان: معهد الدراسات الاستراتيجية. ص 245-248.

5- عبده، إبراهيم. 2005 سوسيولوجيا الوعي القانوني. ط. 1. القاهرة، مصر: دار قباء للطباعة والنشر. ص 176-179.

المبحث الثالث: سوسيولوجيا الجريمة في البيئات السياسية المضطربة، تفكيك المفاهيم

البيئات التي تعاني من اضطراب سياسي وتعدد في مراكز القوى، يتجاوز مفهوم الجريمة فيها إطاره القانوني الضيق ليصبح فعلاً اجتماعياً خاضعاً لإعادة التفسير والتحليل. يناقش هذا المبحث كيفية مساهمة الصراعات الحزبية في تغيير النظرة الاجتماعية للسلوك المنحرف عبر المحاور الآتية:

أولاً: الجريمة كبناء اجتماعي وسياسي

يذهب التحليل السوسيولوجي إلى أن الجريمة ليست فعلاً ثابتاً، بل هي وصمة تمنحها القوى الحزبية المهيمنة للأفعال التي تهدد مصالحها. وفي ظل انتشار الكيانات السياسية، يتم تسييس الجريمة؛ حيث يُعاد تعريف الأفعال المخالفة للقانون كالفساد المالي أو استغلال النفوذ على أنها مكتسبات تنظيمية أو ضرورات سياسية. هذا التحليل يؤدي إلى إرباك الوعي الشعبي، حيث يفقد الفرد القدرة على التمييز بين المجرم والمناضل نتيجة التبريرات التي تسوقها الأحزاب لأتباعها[1].

ثانياً: سيادة اللامعيارية وازدواجية الضبط الاجتماعي

تظهر حالة اللا معيارية عندما تضعف القواعد العامة للدولة أمام سطوة القواعد الفرعية للأحزاب. في هذه الحالة، يجد المواطن نفسه أمام "تضارب معايير"؛ فالقانون الرسمي يجرم الفعل، بينما الحزب السياسي "يشرعنه" واقعياً عبر توفير الحماية. هذا الاختلال يضعف الردع الاجتماعي، ويجعل الجريمة خياراً عقلانياً للأفراد طالما أن الانتماء السياسي يوفر لهم مخرجاً من العقاب القانوني والوصمة الاجتماعية[2].

ثالثاً: تقنيات التحييد الأخلاقي للسلوك الإجرامي

تستخدم الكيانات السياسية ما يعرف بـ "تقنيات التحييد" لرفع الحرج الأخلاقي عن أتباعها عند ممارسة أفعال جرمية. يتم ذلك عبر استراتيجيات خطابية مثل إنكار المسؤولية باعتبار الجريمة رد فعل على ظلم سابق أو الولاء للجماعة فوق القانون باعتبار مصلحة الحزب أسمى من نصوص الدستور). هذه التقنيات تمنح مرتكب الفعل حصانة نفسية تجعله لا يشعر بالذنب، بل قد يشعر بالفخر طالما أن فعله يخدم التوجه السياسي الذي ينتمي إليه[3].

رابعاً: تحول الجريمة من سلوك منحرف إلى ظاهرة محمية سياسياً

في المجتمعات التي تسيطر عليها الأحزاب، تنتقل الجريمة من كونها انحرافاً فردياً معزولاً إلى كونها سلوكاً مؤسسياً يحظى بغطاء سياسي. هذا التحول يؤدي إلى تدمير الوعي القانوني الجمعي؛ إذ يصبح الامتثال للقانون استثناءً، والالتفاف عليه قاعدة. إن خطورة هذا الدور تكمن في صناعة بيئة اجتماعية مطبعة مع الجريمة، حيث يتم تقبل الفساد أو العنف السياسي كأدوات طبيعية في الصراع على السلطة[4].

الفصل الثالث: تجليات الفعل السياسي في تشكيل الوعي القانوني بالمجتمع العراقي بعد عام 2003

المبحث الأول: بنية النظام السياسي العراقي وأثرها في صياغة التمثلات القانونية

يعد التحول السياسي في العراق بعد عام 2003 منعطفاً سوسيولوجياً حاداً، حيث انتقل المجتمع من نظام شمولي إلى نظام تعددي محاصصاتي، مما أدى إلى إعادة صياغة علاقة المواطن بالقانون وفق معطيات جديدة:

أولاً: أزمة الثقة بالمؤسسات القانونية في ظل التعددية السياسية

1- كوبر، ديفيد. (2014). سوسيولوجيا الجريمة والانحراف. ترجمة أحمد السعدي، ط. 1، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع. ص 162-165.

2 - ميرتون، روبرت. (1987). النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية. (ترجمة محمد الجوهري، ط. 1). القاهرة، مصر: دار المعارف. (ص 194-197)

3 - سايكس، جراشام، وماتزا، ديفيد. (2012). تقنيات التحييد: نظرية في الانحراف. (ترجمة مراجعة أكاديمية، ط. 1). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. (ص 72-75).

4 - خضر، عادل. (2009). سوسيولوجيا السلطة والانحراف. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية. (ص 110-113).

أدى صعود الكيانات السياسية المتعددة وتنافسها على موارد الدولة إلى نشوء تصور شعبي يرى القانون "وسيلة للصراع" وليس "أداة للعدالة". المواطن العراقي بدأ يلمس أن القوة القانونية ترتبط بمدى الدعم السياسي الذي تحظى به الجهة المنفذة، مما خلق وعياً قانونياً مهزوزاً يميل إلى التشكيك في نزاهة التشريعات وتطبيقها[1].

ثانياً: أثر المحاصصة في إضعاف الردع القانوني

إن نظام المحاصصة السياسية لم يقتصر على توزيع المناصب، بل امتد ليكون نظاماً لحماية الأتباع، سوسيولوجياً، أدى هذا إلى تآكل مفهوم "العقوبة" في الوعي الجمعي؛ فالمجرم الذي يحتمي بكيان سياسي يمتلك حصانة واقعية تمنعه من المحاسبة. هذا المشهد أنتج "تمثلاً اجتماعياً" يرى أن القانون يُطبق فقط على "من لا سند سياسي له"، مما شجع على التمرد على القواعد العامة[2].

ثالثاً: ازدواجية الولاء بين "الدولة" و"الكيان السياسي"

في العراق بعد 2003، حدث انشطار في الولاء؛ حيث أصبح الكيان السياسي يوفر للمواطن (الحماية، الوظيفة، الهوية) التي عجزت الدولة عن توفيرها في فترات الاضطراب. هذا الانشطار جعل "تعليمات الكيان" تتقدم في الوعي الفردي على "النصوص القانونية للدولة". وأصبح الامتثال للقانون فعلاً ثانوياً إذا تعارض مع مصلحة التكتل السياسي الذي ينتمي إليه الفرد أو يحتمي به[3].

رابعاً: تحول القانون إلى "إجراء شكلي" أمام القوى الفاعلة

يرى الفرد في المجتمع العراقي أن القوى السياسية تمتلك القدرة على "تطويع النص القانوني" لخدمة أجنداتها، مما حول القانون في نظر الجمهور من "قيمة أخلاقية" إلى "إجراء شكلي" يمكن الالتفاف عليه بالوسائل السياسية أو العشائرية المحمية حزبياً. هذا التصور أدى إلى نمو ظاهرة "الاستقواء بالخارج" (خارج إطار الدولة) لانتزاع الحقوق أو الإفلات من العقاب[4].

المبحث الثاني: الدور التعبوي للأحزاب العراقية في شرعنة السلوك المنحرف

لا يقتصر دور الكيانات السياسية في العراق على الجانب التنظيمي، بل يمتد لتمارس دوراً تعبوياً يعيد صياغة مفاهيم الجريمة والالتزام القانوني لدى الجمهور، وذلك عبر الآليات الآتية:

أولاً: توفير الغطاء السياسي "والحماية من العقاب"

يمثل "الغطاء السياسي" في الواقع العراقي أقوى أداة لتعطيل مفعول القانون. فمن خلال تغلغل الأحزاب في مفاصل المؤسسات التنفيذية والقضائية، تولّد وعي جمعي مفاده أن الانتماء للحزب يوفر "حصانة واقعية" ضد المساءلة. هذا الدور التعبوي أقنع الأفراد بأن الفعل الجرمي (كالفساد المالي) ليس مخاطرة مادام "الظهر السياسي" قوياً، مما أدى إلى تجريف الوازع القانوني لصالح الولاء الحزبي[5].

ثانياً: عسكرة الوعي وسلطة "القانون الموازي"

إن وجود أجنحة مسلحة لبعض الكيانات السياسية خلق ما يُعرف بـ "القانون الموازي". سوسيولوجياً، أدى ذلك إلى تحول ميزان القوى في ذهن المواطن؛ فالسلاح المنفلت المحمي سياسياً أصبح أداة لانتزاع الحقوق أو فرض الإرادات خارج إطار المحاكم. هذا المشهد أنتج وعياً قانونياً "مأزوماً" يرى في القوة المادية (السلاح) وسيلة أسرع وأضمن لتحقيق المصلحة من اللجوء للنص القانوني الرسمي[6].

1- الوردي، علي. (2014). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث - ملحق الجزء السادس. لندن: دار كوفان. (ص 320-322).
2- إسماعيل، فوزي. (2012). سوسيولوجيا السياسة في العراق المعاصر. بيروت، لبنان: دار الرافدين. (ص 145-148).
3 - الحافظ، باقر. (2018). أزمة المواطنة والوعي القانوني في العراق. بغداد، العراق: دار المتنبي. (ص 89-92).
4- السعدي، صائب. (2015). تحديات بناء الدولة القانونية في العراق. لندن: إصدارات مركز الدراسات العراقية. (ص 210-213).
5- حميد، جاسم محمد. (2016). سوسيولوجيا الفساد في العراق: دراسة في البيئة السياسية والاجتماعية. بغداد، العراق: دار الشؤون الثقافية. (ص 112-115).
6- الجنابي، أحمد. (2019). السلاح والسياسة: إشكاليات بناء الدولة في العراق. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. (ص 201-204).

ثالثاً: الخطاب الإعلامي الحزبي وتبرير التجاوز القانوني

تستخدم الكيانات السياسية ماكنتها الإعلامية لـ "شيطنة" القانون عندما يتعارض مع توجهاتها، وتصويره كأداة "كيدية". هذا الخطاب التعبوي يمنح الجمهور مبررات أخلاقية لخرق القانون؛ فالتجاوز على الأملاك العامة أو التهرب الضريبي يتم تسويقه أحياناً كـ "حقوق مستردة" أو "رفض لمنظومة ظالمة"، مما ينزع صفة "الجرم" عن هذه الأفعال في نظر الأتباع[1].

رابعاً: تحويل الوظيفة العامة إلى "إقطاعيات حزبية"

من خلال نظام المحاصصة، تم تحويل الوزارات والمؤسسات إلى مراكز نفوذ حزبي. هذا الواقع أدى إلى ترسيخ "سلوك منحرف" داخل مؤسسات الدولة يُشرعن المحسوبية والمنسوبية. المواطن العراقي، في ظل هذا الدور الحزبي، أصبح يرى أن "الرشوة" أو "الوساطة" ليست خرقاً للقانون، بل هي "السبيل الوحيد" المتاح للوصول للحقوق نتيجة غياب معيار المواطنة المتساوية[2].

المبحث الثالث: سوسيولوجيا "الجريمة المحمية" وانعكاساتها على السلم المجتمعي العراقي

في ظل التداخل بين الفعل السياسي والممارسة الجرمية، نشأ في العراق نمط من الانحراف يمكن تسميته بـ الجريمة المحمية؛ وهي الأفعال التي تُرتكب تحت مظلة سياسية تحول دون ملاحقة مرتكبيها. ويناقش هذا المبحث آثار هذه الظاهرة سوسيولوجياً:

أولاً: تحييد الوصمة الاجتماعية عن الجرائم السياسية

من أخطر انعكاسات الفعل الحزبي في العراق هو نجاحه في نزع صفة "العيب" أو "الوصمة" (Stigma) عن الجرائم التي يرتكبها أتباع السلطة. فجريمة مثل "الاختلاس" أو "الاستحواذ على أراضي الدولة" لم تعد تواجه برفض اجتماعي قاطع مادامت مبررة سياسياً. هذا التحول أدى إلى خلق "مجتمع متبلد" تجاه الفساد، حيث يرى الأفراد أن النزاهة والقانونية أصبحت "مثالية غير واقعية"[3].

ثانياً: تصدع السلم المجتمعي وبروز "عدالة القوة"

أدى شعور المواطن بأن القانون يُطبق بانتقائية (على الضعيف دون القوي سياسياً) إلى فقدان الثقة في مفهوم "العدالة المؤسسية". سوسيولوجياً، دفع هذا بالناس نحو البحث عن وسائل حماية بديلة؛ إما عبر "العشيرة" أو عبر "الميليشيات الحزبية". هذا الانتقال من "سيادة القانون" إلى "سيادة القوة" أدى إلى تصدع السلم المجتمعي، حيث أصبحت النزاعات تُحل خارج إطار الدولة وبوسائل تتسم بالعنف والتهديد[4].

ثالثاً: التطبيع مع الانحراف كاستراتيجية للبقاء

نتيجة الضغوط السياسية وسيطرة الكيانات على مفاصل الحياة، تولدت لدى الفرد العراقي حالة من "التطبيع" مع السلوك المنحرف. فالمواطن الذي يرى الحزبيين يتجاوزون القانون بانتظام، يبدأ بتبني سلوكيات مشابهة كآلية للدفاع أو البقاء (مثل دفع الرشاوى أو التهرب من الالتزامات العامة. هذا العداء الرمزي للقانون حول المجتمع إلى بيئة طاردة للوعي القانوني السليم، مما يهدد مستقبل الدولة المدنية[5].

رابعاً: غياب القدوة السياسية واهتزاز المعايير الأخلاقية

في علم الاجتماع، تُعد النخبة السياسية "قدوة معيارية" للمجتمع. وفي العراق، أدى تورط بعض النخب السياسية في صراعات غير قانونية أو صفقات مشبوهة إلى اهتزاز المنظومة الأخلاقية للمجتمع ككل.

---

1 - الموسوي، علاء. (2021). سوسيولوجيا الجمهور والخطاب السياسي في العراق. النجف، العراق: دار الرافدين. (ص 158-161).

2 - حسن، رشيد. (2017). البنية الاجتماعية للسلطة في العراق المعاصر. أربيل، العراق: دار ئاراس للنشر. (ص 94-97).

3- حميد، جاسم محمد. (2016). سوسيولوجيا الفساد في العراق. بغداد، العراق: دار الشؤون الثقافية. (ص 188-190).

4- السعدي، صائب. (2015). تحديات بناء الدولة القانونية في العراق. لندن: إصدارات مركز الدراسات العراقية. (ص 244-247).

5 - الحافظ، باقر. (2018). أزمة المواطنة والوعي القانوني في العراق. بغداد، العراق: دار المتنبي. (ص 130-133).

فعندما تغيب القدوة التي تحترم القانون، ينشأ جيل جديد يرى في الالتفاف على القانون "ذكاءً وفي الالتزام به "ضعفاً"، وهو ما يمثل أكبر تهديد لبناء وعي قانوني مستقبلي[1].

أولاً: نتائج البحث

1. **تشوه "الأنا الأعلى" الاجتماعي:** أثبتت الدراسة أن هيمنة الكيانات السياسية على مفاصل الحياة أدت إلى خلل في منظومة الضمير الاجتماعي؛ حيث لم يعد "الخوف من القانون" رادعاً كافياً مقابل "الرغبة في إرضاء الحزب"، مما أنتج شخصية اجتماعية تمارس ازدواجية المعايير بين ما تعلنه من قيم وما تمارسه من انحرافات قانونية محمية.
2. **ظهور "المواطنة الزبائنية":** خلص البحث إلى أن العلاقة بين المواطن والدولة في العراق تحولت إلى "علاقة زبائنية" (Clientelism) تتوسطها الأحزاب؛ فالمواطن لا يرى نفسه صاحب حق قانوني أصيل، بل يرى حقه مكرمةً يحصل عليها عبر الولاء السياسي، وهو ما أضعف الوعي بالحقوق والواجبات الدستورية.
3. **عسكرة الوعي القانوني:** كشفت النتائج أن وجود أجنحة مسلحة أو نفوذ مادي لبعض الكيانات السياسية أدى إلى "عسكرة" مفهوم الحق؛ حيث ساد اعتقاد جمعي بأن "الحق هو ما تستطيع القوة انتزاعه"، مما جعل النصوص القانونية تبدو في نظر الجمهور مجرد "نصائح أخلاقية" غير ملزمة أمام واقع القوة.
4. **تآكل رأس المال الاجتماعي:** أثبت البحث أن التدخل السياسي في القانون أدى إلى ضرب "الثقة" بين أفراد المجتمع؛ إذ أصبح الشك هو السائد في التعاملات الرسمية، مما دفع الأفراد للانغلاق داخل ولاءاتهم الفرعية (الحزب، العشيرة، الطائفة) كبديل عن "عقد الدولة" والقانون الجامع.
5. **شرعنة "الفساد الصغير" كآلية بقاء:** توصلت الدراسة إلى أن الفساد المحمي في قمة الهرم السياسي أدى إلى انتشار "الفساد الصغير" في القواعد الشعبية؛ حيث برر الأفراد تجاوزاتهم القانونية البسيطة (كالتجاوز على الشبكة الكهربائية أو الرشوة الصغيرة) بأنها رد فعل طبيعي على فساد النخب السياسية، مما أنتج حالة من "الفوضى السلوكية المنظمة".
6. **انحراف وظيفة "النخبة" كقدوة:** أظهرت النتائج أن النخب السياسية التي كان يُفترض أن تكون حارسة للقانون، تحولت في الوعي الجمعي إلى "نماذج لخرق القانون" بنجاح، مما جعل الشباب الصاعد يرى في الالتفاف على الأنظمة والقوانين وسيلة وحيدة للصعود الاجتماعي والسياسي.

ثانياً: توصيات البحث

بناءً على التشخيص السوسيولوجي الذي قدمه البحث، يوصي الباحث بالآتي:

1. إعادة هندسة الوعي القانوني عبر المنظومة التربوية: نوصي بضرورة دمج مفاهيم "السوسيولوجيا القانونية" في المناهج الدراسية، مع التركيز على أخلاقيات المواطنة الرقمية والواقعية، لفك الارتباط الذهني لدى الناشئة بين القوة المادية (السلاح أو الحزب) وبين نيل الحقوق.
2. تحرير المؤسسة البيروقراطية من "الزبائنية السياسية": تفعيل "مجلس الخدمة الاتحادي" بشكل كامل كجهة وحيدة ومستقلة للتوظيف، لإلغاء دور "الوسيط السياسي" في تأمين سبل العيش، مما يعيد للمواطن إيمانه بأن القانون والكفاءة هما المسار الوحيد لتحقيق المكاسب الاجتماعية.
3. إطلاق مشروع "القدوة الوطنية" في الالتزام القانوني: نوصي بوضع ميثاق شرف قانوني ملزم للنخب السياسية، يتضمن عقوبات اجتماعية وسياسية رادعة (كالحرمان من الترشح) لكل من يثبت استغلاله للنفوذ الحزبي في تعطيل الإجراءات القانونية، لتقديم نموذج "القدوة" للمجتمع.
4. تعزيز "الضبط الاجتماعي الرمزي" عبر المؤسسات المستقلة: دعم دور النقابات المهنية والاتحادات الأكاديمية في مراقبة الأداء القانوني للكيانات السياسية، وتحويلها إلى "منصات ضغط" تستطيع وصم السلوك المنحرف اجتماعياً، لإعادة هيبة "الردع المعنوي" بجانب الردع القانوني.

1- الموسوي، علاء. (2021). سوسيولوجيا الجمهور والخطاب السياسي في العراق. النجف، العراق: دار الرافدين. (ص 195-198).

5. رقمنة الإجراءات القانونية والإدارية (الحوكمة): التوصية بالإسراع في التحول الرقمي الكامل في مؤسسات الدولة (الأتمتة) لتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، مما يغلق الأبواب أمام "المساومة السياسية" والرشوة، ويجعل القانون يطبق بآلية تقنية محايدة لا تقبل المحاباة.
6. تطوير القوانين الناظمة للأحزاب والكيانات السياسية: تعديل قانون الأحزاب ليتضمن نصوصاً صريحة تجرم استخدام الموارد العامة للدولة في الدعاية الحزبية، ووضع آليات رقابة صارمة على التمويل، لضمان عدم تحول الحزب إلى "دولة داخل الدولة" تفرض قانونها الخاص.
7. تمكين الإعلام السوسيولوجي الناقد: دعوة القنوات الرسمية والمستقلة لتبني برامج تحلل "الظواهر الجرمية" من منظور اجتماعي، وليس جنائياً فقط، لتوعية الجمهور بآثار "الجريمة المحمية" على مستقبل أمنهم الاقتصادي والاجتماعي.

8. مأسسة العلاقة بين العُرف العشائري والقانون الرسمي: نوصي بوضع أطر قانونية وتنظيمية دقيقة تمنع استغلال "السنن العشائرية" من قبل الكيانات السياسية كغطاء للإفلات من العقاب أو لفرض إرادات خارج سلطة الدولة. ويتم ذلك من خلال تفعيل دور "شيوخ العشائر الأصلاء" ضمن مجلس استشاري وطني يلتزم بدعم سيادة القانون، وتجريم الممارسات الدخيلة (مثل الدكة العشائرية أو الفصول المبالغ بها) التي تُستخدم أحياناً كأدوات ضغط سياسي بصبغة اجتماعية، وذلك لضمان حصر سلطة العقاب والثواب بيد الدولة حصراً.

ثالثاً: الخاتمة

تأسيساً على ما تقدم في طيات هذه الدراسة، نخلص إلى أن جدلية العلاقة بين الفعل السياسي والوعي القانوني في العراق لا تمثل مجرد أزمة نصوص تشريعية، بل هي انعكاس لبنية سوسيولوجية معقدة أفرزتها تحولات ما بعد عام 2003. لقد كشف البحث أن تغلغل الكيانات السياسية في الوعي الجمعي لم يكتفِ بتعطيل إنفاذ القانون، بل أعاد هندسة "التمثلات الاجتماعية" تجاه الجريمة والانحراف، حتى غدا الامتثال للقانون فعلاً اختيارياً خاضعاً للحماية الحزبية والولاءات الفرعية.

إن الخطر الحقيقي الذي شخصته الدراسة يكمن في "تطبيع" المجتمع مع الجريمة المحمية سياسياً، مما أدى إلى تصدع العقد الاجتماعي وبروز "سلطة الواقع" على حساب "سلطة الحق". وبناءً عليه، فإن استعادة هيبة القانون في المخيال الشعبي العراقي تتطلب مساراً ثنائياً؛ يبدأ بإصلاح هيكلي يُحرر الدولة من الزبائنية السياسية، وينتهي بإعادة بناء الضمير الجمعي وفق قيم المواطنة المتساوية. إن القانون في جوهره هو "روح المجتمع"، وحينما تسترد هذه الروح استقلاليتها عن التجاذبات السياسية، يمكننا الحديث عن سلم مجتمعي مستدام ودولة مؤسسات حقيقية. "وفي المحصلة النهائية، إن إصلاح الوعي القانوني في المجتمع العراقي ليس عملية تقنية بحتة مرتبطة بتشديد العقوبات الجنائية، بل هو مشروع "تثقيف بنيوي" يهدف إلى فك الارتباط التاريخي بين السلطة والمصلحة الخاصة. إن رهان المستقبل يعتمد على قدرة النخب الأكاديمية والاجتماعية في خلق (كتلة حرجة) من الوعي الشعبي ترفض شرعنة الانحراف السياسي وتكشف زيف الحصانات الحزبية. وبدون هذا التحول في الوعي، سيبقى القانون مجرد أداة لتنظيم القمع لا لتحقيق العدالة. إن استعادة (المواطن) لثقته في القاعدة القانونية كمرجع وحيد للحماية هو الكفيل بإنهاء عصر الجريمة المحمية سياسياً، والانتقال بالمجتمع من "سيادة الولاء" إلى "سيادة القانون"."

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

1. الحافظ، باقر. (2018). أزمة المواطنة والوعي القانوني في العراق. بغداد، العراق: دار المتنبي.

2. حميد، جاسم محمد. (2016). سوسيولوجيا الفساد في العراق: دراسة في البيئة السياسية والاجتماعية. بغداد، العراق: دار الشؤون الثقافية.
3. خضر، عادل. (2009). سوسيولوجيا السلطة والانحراف. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
4. عبده، إبراهيم. (2005). سوسيولوجيا الوعي القانوني (ط. 1). القاهرة، مصر: دار قباء للطباعة والنشر.
5. غيث، محمد عاطف. (2006). علم الاجتماع السياسي: الأيديولوجيا والجمهور. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
6. الموسوي، علاء. (2021). سوسيولوجيا الجمهور والخطاب السياسي في العراق. النجف، العراق: دار الرافدين.
7. الوردي، علي. (2014). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث - ملحق الجزء السادس. لندن: دار كوفان.

ثانياً: المراجع المترجمة

8. بورديو، بيير. (2011). عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس. (ترجمة نصير مروة، ط. 1). بيروت، لبنان: دار التنوير.
9. دوركايم، إميل. (1997). في تقسيم العمل الاجتماعي. (ترجمة حافظ الجمالي، ط. 2). بيروت، لبنان: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع.
10. سايكس، جراشام، وماتزا، ديفيد. (2012). تقنيات التحييد: نظرية في الانحراف. (ترجمة مراجعة أكاديمية، ط. 1). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
11. فوكو، ميشيل. (1990). يجب الدفاع عن المجتمع. (ترجمة الزواوي بغورة، ط. 1). بيروت، لبنان: دار الطليعة.
12. كوبر، ديفيد. (2014). سوسيولوجيا الجريمة والانحراف. (ترجمة أحمد السعدي، ط. 1). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
13. ميرتون، روبرت. (1987). النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية. (ترجمة محمد الجوهري، ط. 1). القاهرة، مصر: دار المعارف.
14. ميشيلز، روبرت. (2010). سوسيولوجيا الأحزاب السياسية. (ترجمة علي الحارس، ط. 1). القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي.
15. موسكوفيشي، سيرج. (2002). التمثلات الاجتماعية: دراسات في علم الاجتماع النفسي. (ترجمة محمد شيا، ط. 1). بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.